

المتن

القاعدة السادسة

يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين:
أحدهما: التمثيل. والثاني: التكيف.

*فأما التمثيل: فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبتته من صفات الله تعالى مماثلٌ لصفات
المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" [الشورى: 11] وقوله "أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا
يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ" [النحل: 17] وقوله "هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا" [مريم: 65] وقوله "وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
كُفْوًا أَحَدٌ" [الإخلاص: 4]

الشرح

السمع المقصود به الكتاب والسنة ؛ فقوله تعالى "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" [الشورى: 11] كلمة
"شيء" هنا نكرة في سياق النفي ؛ فتعم كل شيء ، أي ليس هناك شيء أبداً مُمَاثِلاً
لله.

-وقد وقع في "الكاف" جدلٌ كبيرٌ بين العلماء ، لأن وجودها مع "مثل" مشكلة؛ إذ كلٌّ
منها يدلُّ على التشبيه أو التمثيل؛ فلو قلت "ليس مثل مثله شيئاً"؛ معناه: أنك أثبتت
المثل ونفيت المماثلة عن هذا المثل، وهذا تناقض؛ لأنك إذا نفيت المماثلة عن المثل لم
تثبت وجود المثل ، وهذا يقتضي التناقض الظاهر.
ولهذا اختلف العلماء في هذه الكاف.

-فمنهم مَنْ قال: إن الكاف زائدة ؛ وتقدير الكلام: "ليس مثله شيء." " -
-ومنهم مَنْ قال: إن "مثل" هي الزائدة ، فتقدير الكلام هو: "ليس كهو شيء"؛ فالزائد
إحدى هاتين الكلمتين ، ولاشك أن القول بزيادة "الكاف" أولى من القول بزيادة
"المثل"؛ لأن زيادة الحروف في اللغة العربية كثيرة، لكن زيادة الأسماء قليل جدًا؛ فضلًا
عن كونه موجودًا أصلاً.

-ومنهم مَنْ قال: إن "مثل" هنا بمعنى "ذات"؛ فتقدير الكلام ؛ ليس كذاته شيء . وهذا
أيضًا ليس بصواب ؛ لأن المثل لا يمكن أن يقال أنه يُرادُ به الذات، فذات الشيء ليست
هو مثل الشيء.

-ومنهم مَنْ قال: إن المثل بمعنى الصفة، وذلك كقوله تعالى "إنما مثل الحياة الدنيا كماءٍ
أنزلناه" [يونس:24]. أي صفتها وحالها ، وكما في قوله: "وله المثل الأعلى" [الروم:27]- أي
الوصف الأكمل. وقالوا: إن "المثل" و"المثل" يرجعان إلى معنى واحد ، ك"السببه"
و"السببه"؛ فيكون المراد بـ"المثل" هنا على رأي هؤلاء الصفة ؛ أي ليست كصفته
شيء، فمِثْلُ بمعنى : مَثَل ، والمِثْلُ بمعنى الصفة.

-ومنهم مَنْ يقول: إن المثل هنا على بابها ، فعناها كما يتبادر إلى الذهن، و"الكاف" هنا
زائدة للتوكيد، فهو نفس المعنى الأول ، فإن العرب قد تُطلق مثل هذه العبارة وتريد
ذات الشيء، كما يقولون: "مِثْلَكَ لا يُهْزَمُ" ؛ المراد : أنت لا تُهْزَمُ، لكن أضافوا ذلك إلى
المِثْل لأنه إذا كان مِثْلَكَ لا يُهْزَمُ فأنت من باب أولى. فإذا كان مِثْلُ اللهِ ليس له مِثْلُ فالله
تعالى من باب أولى.

والذي يظهر لي : أن هذا من باب التوكيد، كأنه عز وجل كرر الكلمة مرتين لتكرار نفي
المماثلة. أما قوله تعالى "أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ" [النحل:17] فالأمر فيها واضح، فإنه يوجبهم

ولذلك قال: "أَفَلَا تَذَكَّرُونَ" يوجبهم. وذلك مثل قوله تعالى "هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا" [مریم: 65] . والسَّمِي معناه الكفء والنظير؛ والاستفهام للنفي. ومثاله أيضًا قوله تعالى "وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ" [الإخلاص: 4] أيضًا ظاهر في نفي المكافأة.

المتن

*وأما العقل فمن وجوه:

1-الأول: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تبيانًا في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات؛ لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلاً غير قوة الذرة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى.

2-الثاني: أن يقال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابهًا في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يكمله، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق؟! فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصًا.

الشرح

تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصًا، بل إن المقارنة بينهما تُوجب النقص كما قيل: ألم تر أن السيف ينقص قدره..... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا أي لو قلت: "عندي سيف عظيم جدًا من أحسن السيوف، وهو أمضى من

العصا"، فلن يعد الناس قولك هذا شيئاً ، لأنه لامقارنة بينهما من الأصل. هذا ليس بشيءٍ لأن العصا ما يمضى إلا إذا ضربت به شيئاً لينا يتفطر ، لكن لو ضربت به شيئاً لا يتفطر ولو كان لينا مامضى به لو تضرب كورة لينة هل يُمزقها؟ لا يمزقها لكن السيف لو تضرب به خشبة مزقها. المهم أن تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصاً.

المتن

3-الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يداً ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم، فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينها تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة. والتشبيه كالتمثيل، وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" [الشورى:11]

الشرح

الواقع أن التعبير بالتمثيل أولى لوجهين:

1/أحدهما: أن هذا تعبير القرآن.

2/الثاني: أن نفي التشبيه على سبيل الإطلاق غيرٌ سديدٍ ، لأنه ما من شئين موجودين إلا وبينهما تشابه من حيث الجملة ، فالوجود للخالق وللمخلوق اشتركا في أصل

الوجود وإن اختلفا في حقيقتها، فوجود الخالق واجبٌ لازمٌ أزليٌّ أبديٌّ ووجود المخلوق جائزٌ ممكنٌ قابلٌ للعدم كما هو ظاهر.

السمع للخالق والمخلوق بينهما اشتراك في أصل المعنى؛ لكن هذا يختلف عن هذا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية: أن بعض الناس يجعل إثبات الصفات تشبيهاً. فإذا قلنا: "من غير تشبيه" أوهم من لا يدري أننا نريد "من غير إثبات"؛ لأن بعض الناس يجعل كلَّ مثبتٍ مُشَبَّهاً. فإذا قلنا: "من غير تشبيه" ظن الظان الذي لا يدري عن معنى ما نريد أن المراد: "من غير إثباتِ الصفة"؛ لأنه لم يدرس في الكتب التي عنده إلا أن إثبات الصفات تشبيهٌ، ولهذا يُسمَّون المُثَبِّتة: المشبهة.

فمن ثم صار التعبير بنفي التمثيل أولى من التعبير بنفي التشبيه لهذين الوجهين: الأول: موافقة القرآن. الثاني: أن نفي التشبيه على الإطلاق لا يصلح إذ مامن شيئين موجودين إلا وبينهما اشتراك في أصل الشيء وهذا الاشتراك نوعٌ من التشابه لكنه ليس مماثلة. المماثلة تقتضي المساواة من كل وجه؛ والمشابهة تقتضي المساواة في أكثر الصفات.